

## الباء في سياق الدخول على المتروك والمأخوذ في الاستعمال القرآني عند

المفسرين

م.د عقيل جابر كاظم كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) أقسام الديوانية

[nlecdiw36@iku.edu.iq](mailto:nlecdiw36@iku.edu.iq)

## ملخص البحث :

الباء في العربية هي من أحرف الجر، ولها دلالات تتفق والسياق الذي ترد فيه؛ لذلك عُني بتحصيل دلالتها القدماء والمحدثون ممن أرادوا إدراك دلالتها في اللغة خارج النص القرآني وداخله، وممن أرادوا ذلك المفسرون الذين بحثوا في النص القرآني؛ لتحصيل معناه. ولذلك سيُعنى هذا البحث ببيان ما اصطُلح عليه في المدونة التفسيرية بـ (الباء الداخلة على المتروك والمأخوذ)، أو ما سماه النحويون (باء العوض، أو المقابلة)، وأنماط الاستعمال القرآني لهذا التركيب.

**Abstract**

The letter 'ba' (b) in Arabic is one of the prepositions, and it has meanings that correspond to the context in which it appears. Therefore, both ancient and modern scholars who sought to understand its meaning in the language outside the Quranic text and within it have devoted attention to determining its significance. Among those who sought this were the commentators who researched the Quranic text to derive its meaning. Therefore, this study will focus on explaining what has been termed in the exegetical literature as “the ba (b) that enters upon what is abandoned and what is taken,” or what grammarians have called “ba of compensation” or “ba of exchange,” and the patterns of Quranic usage of this construction.

## الكلمات المفتاحية:

باء العوض، باء المقابلة، المتروك، المأخوذ، شرى، بدل

## -المقدمة:

هذا البحث هو محاولة للكشف عن دلالة واحد من السياقات الاستعمالية الخاصة بالنص القرآني في ضوء تحصيل المعنى الخاص بأحد حروف الجر وهو (الباء). وقد قامت فقرات البحث على بيان دلالة الباء المرتبطة بسياق الدخول على المتروك والمأخوذ، ومن ثم الاستعمال القرآني لهذا التركيب ونص المفسرين، وعماد هذا البحث استدعاء النصوص القرآنية الخاصة باستعمال هذا التركيب اللغوي، والإشارة إلى أمثلتها، والعود بها -بحسب ما يتطلبه سياق البحث من- إلى كتب التفسير؛ لبيان التركيب الذي يأتي فيه، والكشف عن رأي المفسرين في هذا التركيب.

## أولاً- دلالة الباء:

الدلالة المتحصلة من حرف الباء هي الإلصاق، وما اتسع من دلالتها في سياق الكلام فأصله الإلصاق، هذا ما قرره سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه (١)، ثم فصل النحويون القول في دلالتها موردين المعاني التي تفهم من السياق مشفوعة بشواهد لغوية وقرآنية (٢).

## -باء العوض

من المعاني التي ذكرها النحويون للباء (العوض)، قال ابن مالك (ت ٦٧١هـ) في ألفيته:

بالباء استعن، وعدّ، عوض، ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق (٣).

وقال المالقي (ت ٧٠٢هـ): ((المعنى العاشر: أن تكون للعوض كقولك: بعثت هذا بهذا، وأعطيت ذاك بذاك، قال تعالى: (وَبَدَّلْنَا هُمْ بَجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ) (٤)...)) (٥).

وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في شرح ألفية ابن مالك: ((...وللتعويض، نحو: اشترت الفرس بألف درهم، ومنه قوله تعالى: "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ" (٦)) (٧).

وقال الأشموني (ت ٨٢٩هـ): ((السابع: التعويض، نحو: بعثت هذا بألف، وتسمى باء المقابلة أيضاً)) (٨).

تشير النصوص المتقدمة إلى الآتي:

أولاً: باء العوض تدخل على الأثمان وغير الأثمان.

ثانياً: تركيب الباء الداخلة على المتروك هو من شواهد باء العوض، كما في نصي المالقي، وابن عقيل، وأنه يأتي مع أمثلة الجذرين اللغويين (بدل) و(شرى).

ثالثاً: أن باء العوض لها اسم آخر هو (باء المقابلة). فما الرابط بينهما؟ ولم سميت بهذا الاسم؟

## -باء المقابلة-

قال ابن مالك في شرح التسهيل: ((وباء المقابلة هي الداخلة على الأثمان والأعواض، كقولك اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعف، وقد تسمى باء العوض)) (9).

وقال الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٨ هـ): ((وتكون للمقابلة، نحو: اشتريته به، وبذلت به، وتكون مستقرًا أيضًا، نحو: هذا بذاك)) (10).

وقال المرادي (ت ٧٤٩ هـ): ((الثامن: المقابلة: قال ابن مالك: هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض. نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف. وقد تسمى باء العوض... نحو: هذا بذاك، أي: هذا بدل ذاك وعوض منه...)) (11).

وقال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ): ((والثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، نحو: اشتريت بألف، وكافأت إحسانه بضعف، وقولهم: هذا بذاك...)) (12).

وقال ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد: ((...وللمقابلة وهي الداخلة على الأثمان والأعواض، نحو: اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف، وقد تسمى باء العوض)) (13).

يفهم من هذه النصوص الآتي:

أولاً: بعض النحويين استعمل باء المقابلة مع الإشارة إلى تسميتها بباء العوض.

ثانياً: كان بعض النحويين ناقلين لآراء غيرهم، فجاء اللفظ هو من دون تغيير، كالمرادي.

ثالثاً: استعمل بعض النحويين في شروحهم ألفاظ المتون نفسها التي شرحوها، كالرضي وابن عقيل، فقد ورد لفظ المقابلة في متن الكافية لابن الحاجب (14)، والتسهيل لابن مالك (15).

رابعاً: اختلاف المصطلح عند بعض النحويين، فقد استعمل ابن مالك (العوض) في الألفية، و(المقابلة) في شرح التسهيل.

خامساً: اشتراك باء المقابلة مع باء العوض بالدخول على الأثمان والأعواض.

أمّا الرابط بين باء المقابلة وباء العوض فصّرّح به الصّبّان (ت ١٢٠٦ هـ) وهو يفرّق بين باء البدل وباء العوض، قال: ((...في باء التعويض مقابلة شيء بشيء، بأن يُدفع شيء من أحد الجانبين، ويُدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته)) (16). يعني أنّ العوض يتطلب مقابلة بين اثنين ليكون أحدهما عوضاً من الآخر. بقي أن نعلم هل ثمة فرق بين الباء الداخلة على الأعواض والداخلة على الأثمان؟ وإذا كان العوض يتطلب مقابلة بين اثنين، فما المتروك؟ وما المأخوذ منهما؟ وهل تدخل الباء على أحدهما أو كليهما؟ وهل للفعل أثر في تحديد دخول الباء؟

يُرشِدنا الفراء (ت ٢٠٧هـ) بشيء من التفصيل إلى هذا الأمر وهو يتحدث عن قوله تعالى: (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) <sup>(17)</sup> قائلاً: ((وكل ما كان في القرآن من هذا قد نُصب فيه الثمنُ وأدخلت الباء في المبيع أو المشتري، فإن ذلك أكثر ما يأتي في الشيئين لا يكونان ثمنًا معلومًا مثل الدنانير والدرهم؛ فمن ذلك: اشتريت ثوبًا بكساء، أيهما شئت تجعله ثمنًا لصاحبه؛ لأنه ليس من الأثمان، وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدور وجميع العُروض فهو على هذا)) <sup>(18)</sup>.

حدّد النص جملة من الأمور:

أولاً: أنّ هذا الحكم يجري على كلّ استعمال في القرآن الكريم مشابه لهذا الاستعمال المتكون من الفعل (اشتري) مع لفظ (الثمن) المنصوب، والمجرور الذي دخلت عليه الباء.

ثانياً: الثمن منه ما هو معلوم ومنه غير معلوم، أمّا المعلوم فهو الدرهم والدنانير كثر أو قلت، وأمّا غير المعلوم فهو ما ليس بالدرهم والدنانير من دون إخراج لغيرها.

ثالثاً: للمتكلّم اختيار المنصوب والمجرور بالباء، وجعل أيهما شاء عوضاً من الآخر، مع بقاء الباء مقترنة بالمتروك؛ لأن الطرفين هنا طرفا مبادلة وليسا بيعاً وثنماً.

فإن كان التركيب مشتملاً على الثمن المعلوم مع غيره لازمت الباء هذا الثمن، قال -أعني الفراء -: ((فإن جئت إلى الدرهم والدنانير وضعت الباء في الثمن، كما قال في سورة يوسف "وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ" <sup>(19)</sup>؛ لأن الدرهم ثمنٌ أبداً، والباء إنّما تدخل في الأثمان، فذلك قوله: "اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا" <sup>(20)</sup>، "اشْتَرَوْا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ" <sup>(21)</sup>... فأدخل الباء في أيّ هذين شئت حتى تصير إلى الدنانير والدرهم فإنك تدخل الباء فيهنّ مع العُروض)) <sup>(22)</sup>.

فمستعمل اللغة غير مختار لدخول الباء على الثمن المعلوم إلّا عليه في حال اشتمل التركيب عليه وعلى غيره، وقد أكّد السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) هذا الأمر، مشيراً إلى ما هو القياس في دخول الباء، وأثر الفعل في ذلك، قائلاً: ((قوله "بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا" متعلّق بالاشتراء قبله، وضمّن معنى الاستبدال، فلذلك دخلت الباء على الآيات، وكان القياس دخولها على ما هو ثمن؛ لأن الثمن في البيع حقيقته أن يشتري به لا أن يشتري، لكن لما دخل الكلام معنى الاستبدال جاز ذلك؛ لأن معنى الاستبدال أن يكون المنصوب فيه حاصلًا والمجرور بالباء زائلاً)) <sup>(23)</sup>.

فإن كان طرفا التركيب مع الفعل (اشتري) من الثمن المعلوم، يعني من الدرهم والدنانير، فللمتكلّم الاختيار في دخول الباء على أي الطرفين، قال الفراء: ((إذا اشتريت أحدهما يعني الدنانير والدرهم بصاحبه أدخلت الباء في أيهما شئت؛ لأن كلّ واحد منهما في هذا الموضع بيعٌ وثنم)) <sup>(24)</sup>.

يتحصّل مما سبق في دخول الباء:

أولاً: إذا كان الثمن غير معلوم فجائز دخول الباء على الطرفين، ويكون أحدهما مأخوذاً والآخر خارجاً، ((يعني أنه إذا لم يكن في الكلام درهم ولا دينار صح أن يكون كل من العوضين ثمنًا ومثمنًا، لكن يختلف ذلك بالنسبة إلى المتعاقدين، فمن نسب الشراء إلى نفسه أدخل الباء على ما خرج منه وزال عنه ونصب ما حصل له، فنقول: اشتريت هذا الثوب بهذا العبد )) (25).

ثانياً: إذا كان الثمن معلوماً وغير معلوم، فيجب دخول الباء على الثمن المعلوم، يعني أنه ((إذا كان ثمّ دراهم أو دنانير كان ثمنًا ليس إلّا، نحو: اشتريت الثوب بالدرهم، ولا نقول: اشتريت الدرهم بالثوب)) (26).  
ثالثاً: إذا كان الثمن معلوماً، فجائز دخول الباء على الطرفين، ويكون المنصوب بيعاً عند أحدهم وثنماً عند آخر، والمجرور كذلك.

إنّ ما تقدّم تحدّث عن تركيب الفعل (اشترى)، ولم يقطع باسم الذي تدخل عليه الباء، وإنّما حدّد ما تدخل عليه الباء فقط، أكان ثمنًا معلوماً أم غير معلوم، لكنّ الفيومي (ت ٧٧٠هـ) كان أكثر إيضاحاً وقرّبنا ممّا نريد أن نصلّ إليه، قال: ((والباء حرف من حروف المعاني وتدخل على العوض ويكون حاصلًا ومتروكًا، فالحاصل في جانب البيع وما في معناه، نحو: بعث الثوب بدرهم، وأبدلت الثوب بدرهم، فالدرهم حاصل وعليه قوله تعالى "وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ" أي باعوه، فالثمن حاصل. وأما المتروك ففي جانب الشراء وما في معناه، نحو: اشتريت الثوب بدرهم واتّهبته منه بدرهم، فالدرهم متروك، وعليه قوله تعالى "أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ"، فالآخرة متروكة، وتسمى الباء هنا بباء المقابلة ...)) (27).

فلهذه العوض الذي تدخل عليه الباء يكون حاصلًا مرةً ومتروكًا أخرى، يعني أنّ الباء تدخل على المتروك وغير المتروك. أمّا الحاصل الذي تدخل عليه الباء فهو البيع وما في معناه، وهو هنا يتفق مع الفراء، بيد أنّه سمّى ما تدخل عليه الباء. وأمّا المتروك فيكون في الشراء وما يحمل معناه، ومن أمثلة معناه الفعل (اشترى) الذي فصلّ فيه الفراء القول.

وعليه يمكننا القول إنّ الباء تدخل على المتروك إذا كان التركيب في غير البيع وما في معناه، والمتروك هنا هو الاسم المجرور بالباء، الذي يسمّيه المفسرون المفعول الثاني الذي يتعدّى إليه الفعل، والمأخوذ هو الاسم المنصوب بعد الفعل.

أمّا إن كان التركيب في البيع وما في معناه المقرون بالثمن المعلوم، فإنّ الباء تدخل على المأخوذ الحاصل، لا على المتروك، ويكون المأخوذ هو الاسم المجرور الذي دخلت عليه الباء، والمتروك هو الاسم المنصوب الذي لم تدخل عليه الباء. وللعلّة أثر في ذلك، يعني تحديد المأخوذ والمتروك، وما تدخل عليه الباء، والذي يتحكّم بأثر الفعل هنا هو الدلالة والسياق، وسيّضح هذا في نصوص المفسرين.

## ثانيًا - الاستعمال القرآني:

استعمل النص القرآني هذه الباء في سياق الجذر اللغوي (بدل) ومشتقاته، والجذر اللغوي (شرى) ومشتقاته.

## أ- سياق الجذر اللغوي (بدل) ومشتقاته:

## أولاً، ذكر الباء مع مجرورها - المتروك - في التركيب:

جاءت من هذا الجذر اللغوي ثلاث بنيات هي (استبدل) و (بدل) و (تبدل)، وقد استعمل النص القرآني (استبدل) في قوله تعالى: (قَالَ أَتُسْتَبَدَّلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ) (28).

قال الطبرسي (٥٤٨هـ): ((معناه قال لهم موسى وقيل بل قال الله لهم أتتركون ما اختاره الله لكم وتؤثرون ما هو أدون وأردى على ذلك، وقيل إنه أراد أتستبدلون ما تتبدلون في زراعته وصناعته بما أعطاه الله إياكم عفواً من المن والسلوى، وقيل المراد تختارون الذي هو أقرب أي أقل قيمة على الذي هو أكثر قيمة وألذ...)) (29).

وقال أبو حيان النحوي (٧٤٥هـ): ((...والاستبدال: الاعتياض، وقرأ أبي أتبدلون وهو مجاز لأنَّ التبديل ليس لهم إنما ذلك إلى الله تعالى لكنهم لما كانوا يحصل التبديل بسؤالهم جعلوا مبدلين، وكان المعنى أتسألون تبديل "الذي هو أدنى بالذي هو خير"، والذي مفعول أتستبدلون وهو الحاصل، والذي دخلت عليه الباء هو الزائل كما قررناه في غير مكان)) (30).

وقال أبو السعود (٩٨٢هـ): ((بالذي هو خير أي بمقابلة ما هو خير فإنَّ الباء تصحب الذاهب الزائل دون الآتي الحاصل كما في التبذل والتبديل في مثل قوله عز وجل "وَمَنْ يَتَّبِدَلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ" (31)، وقوله "وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ" (32) وليس فيه ما يدل قطعاً على أنهم أرادوا زوال المن والسلوى بالمرة وحصول ما طلبوا مكانه لتحقيق الاستبدال فيما مر من صور المناوبة)) (33).

القارئ لهذه النصوص يضع اليد على الآتي:

أولاً: أنَّ تركيب الباء الداخلة على المتروك، هو وسيلة من وسائل تفسير النص القرآني وتحديد معناه على وفق استعمال اللغة ونظامها.

ثانيًا: حضور مصطلحي العوض والمقابلة اللذين قررهما النحويون في معاني الباء.

ثالثًا: أنَّ تركيب الباء الداخلة على المتروك يُصرِّح به مرة وأخرى لا يصرِّح مع الاتكاء عليه بلحاظ بيان المأخوذ والمتروك على وفق سياق النص القرآني.

رابعًا: تركيب الباء الداخلة على المتروك يتكون تبعاً للفعل المتعدّي - استبدل، وبدل، وتبدل - من: المفعول الأول الذي يتعدّى إليه الفعل بنفسه، ومن المفعول الثاني الذي يتعدّى إليه الفعل بحرف الجر (الباء).

خامساً: استعمال مصطلحات مقترنة بالباء، غير المأخوذ والمتروك، كالاتي والحاصل، والذاهب والزائل. وعندى أن هذا الاستعمال لعنياتهم بتحصيل المعنى القرآني، لا بتحصيل المعنى التركيبي، وسنرى في نصوص أخرى استعمالهم للمأخوذ والمتروك.

سادساً: ذهب المفسرون هنا جميعاً إلى أن الباء دخلت على المتروك، والذي حملهم على هذا أنها لم تدخل على البيع والتمن المعلوم، وإنما دخلت على طرفين ليسا ثمنًا وبيعًا، يزداد على هذا دلالة الفعل وسياق الكلام. أمّا (بذل)، فورد في قوله تعالى: (وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ) (34)، قال أبو حيان النحوي: ((ودخلت الباء في "جنتيهم" على الزائل وانتصب ما كان بدلًا، وهو قوله: "جنتين" على المعهود في لسان العرب. وإن كان كثيرا لمن ينتمي للعلم يفهم العكس، حتى قال بعضهم: ولو أبدل ضادًا بظاء لم تصح صلاته، وهو خطأ في لسان العرب. ولو أبدل ظاءً بضاد... وسمي هذا المعوَض "جنتين" على سبيل المقابلة؛ لأن ما فيه خمط وأثل وسدر لا يسمى جنة؛ لأنها أشجار لا يكاد ينتفع بها)) (35).

وقال السمين الحلبي: ((قوله: "جنتيهم جنتين" قد تقدّم في البقرة أن المجرور بالباء هو الخارج، والمنصوب هو الداخل؛ ولهذا غلط من قال من الفقهاء: فلو أبدل ضادًا بظاءً بطلت صلاته، بل الصواب أن يقول: ظاءً بضاد)) (36).

أمّا أبو السعود فتحدّث عن هذه الآية في موضعين: أحدهما: في تفسيره لقوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ بِالطَّيِّبِ) (37)، قال: ((وتبدّل الشيء بالشيء، واستبداله به أخذ الأول بدل الثاني بعد أن كان حاصلًا له أو في شرف الحصول، يستعملان أبداً بإفضائهما إلى الحاصل بأنفسهما، وإلى الزائل بالباء... وأمّا التبديل فيستعمل تارة كذلك كما في قوله تعالى "وبدّلناهم بجنتيهم جنتين" إلخ، وأخرى بالعكس كما في قولك بدّلْتُ الحلقة بالخاتم إذا أدبّتها وجعلتها خاتمًا، نصّ عليه الأزهري، وتارة أخرى بإفضائه إلى مفعوليه بنفسه كما في قوله تعالى "يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ" (38)) (39). والآخر: في تفسير هذه الآية نفسها، قال: ((أي أذهبنا جنتيهم، وآتيناهم بدلها "جنتين ذواتي أكل خمط") (40). أفصحت النصوص المتقدمة عن الآتي:

أولاً: تركيب الباء الداخلة على المتروك هو من أساليب العرب المعهودة في كلامها. ثانيًا: على الرغم من أن دخول الباء على المتروك من أساليب العرب المعهودة في كلامها، فهناك الكثير من خطأ في استعمالها، ولا سيما الفقهاء، إذ يكون الخطأ بدخولها على المأخوذ. وعزوهم الخطأ للفقهاء مردّه عندهم أن الباء لا تدخل إلا على المتروك.



ثالثاً: هناك فرق بين التبدل، والاستبدال والتبدل، فالفعل استبدل وتبدل يتعديان إلى المفعول الأول بنفسيهما، وإلى المفعول الثاني بالباء، أما الفعل بَدَل، ففيه ثلاثة استعمالات، أحدهما: أنه مثل استبدل، وتبدل. والثاني: عكس ما عليه الفعلان، بإشارة نصّ الأزهري (ت ٣٧٠هـ). والثالث: أنه يتعدى بنفسه إلى مفعولين. الذي عني به المفسرون هنا هو المعنى، و البديل والمبدل، وتعدّي الفعل، أما المعنى، فإن كان الجوهر للبديل والمبدل نفسه تحقق بذلك معنى التغيير لدلالة فعل الاستبدال، وإن كان الجوهر مختلفاً، فإنّ المعنى هو الاستبدال بأخذ الأول عوضاً من الثاني المتروك. فالفعل مرّة يكون بمعنى التغيير وهي دلالة خاصة بالفعل (بَدَل)، وأخرى يكون بمعنى الأخذ والترك الذي يبنى على طرفي المقابلة، وهي دلالة مشتركة بين الفعل (بَدَل) والفعلين (استبدل، وتبدل).

وأما تعدّي الفعل، فله عندهم ثلاث صور استعمالية:

الأولى: يتعدى إلى مفعولين الأول بنفسه والثاني بالباء، وهنا يشترك الفعل (بَدَل) مع الفعلين (استبدل، وتبدل).  
والثانية: يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، إلى الأول والثاني بنفسه، وإلى الثالث بالباء.  
والثالثة: يتعدى إلى مفعولين بنفسه من دون الباء. فالصورة الثانية والثالثة، هي موضع الاختلاف بين الفعل (بَدَل) والفعلين (استبدل، وتبدل). ولما كانت المقابلة حاصلة في المفعول الثاني والثالث المجرور بالباء، جرى وصفهم للفعل (بَدَل) أنه يتعدى لمفعولين الأول بنفسه والثاني بالباء.  
هذا الذي تحدّث عنه المفسرون هو صورة عمّا نقلته معجمات اللغة من الاستعمال اللغوي، جاء في تهذيب اللغة للأزهري: ((...أبدلت الخاتم بالحلقة: إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبَدَلت الخاتم بالحلقة: إذا أذبتة وسويته حلقةً، وبَدَلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وجعلتها خاتماً، قال أبو العباس: وحقيقته أنّ التبدل تغيير الصورة إلى صورة أخرى، والجوهره بعينها، والإبدال تنحية الجوهره واستئناف جوهره أخرى... قال أبو عمر: وعرضت هذا على المبرّد فاستحسنه، وزاد فيه، فقال: قد جعلت العرب بَدَلت بمعنى أبدلت وهو قول الله جلّ وعزّ: (فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ) (الفرقان: ٧٠)) (41).

وقال الجوهري (ت ٣٩٨هـ): ((وأبدلت الشيء بغيره. وبَدَله الله من الخوف أمناً. وتبدل الشيء أيضاً تغييره وإن لم يأت ببدل. واستبدل الشيء بغيره وتبدّله به. إذا أخذه مكانه...)) (42).

وقال الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ): ((الإبدال والتبديل والتبدل والاستبدال: جعل شيء مكان آخر، وهو أعمّ من العوض، فإنّ العوض هو أن يصير لك الثاني بإعطاء الأول، والتبديل قد يقال للتغيير مطلقاً وإن لم يأت ببديله، قال تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) (البقرة/٥٩...)) (43).

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ((أبدله بخوفه أمناً، وبَدَله مثله، وبَدَل الشيء: غيّر. وتبدّلت الدار بأنسها وحشاً، واستبدلته وبادلتها بالسلعة إذا أعطيته شروى ما أخذته منه...)) (44).



وقال الفيومي: ((...وأبدلته بكذا إبدالا نحيث الأول وجعلت الثاني مكانه، وبَدَلْتَه تبديلا بمعنى غيَّرت صورته تغييرا، وبَدَّلَ الله السيئات حسناتٍ يتعدَّى إلى مفعولين بنفسه؛ لأنه بمعنى جعل وصير... وبَدَلْتُ الثوب بغيره أَبَدَلُهُ من باب قتل، واستبدلته بغيره بمعناه وهي المبادلة أيضا)) (45).

فهي تشير إلى تعدد المعنى لهذه الأفعال، والتعدي لمفعولين مع الباء أو بدونها، غير أنَّ نصَّ الأزهرى يشير إلى أنَّ الباء تدخل على المأخوذ والمتروك إذا كان الفعل بمعنى التغيير والجوهر نفسه، وهي وجه من وجوه معنى هذا الفعل بلحاظ أنَّ الاسمين في غير سياق اشترى الذي يتعلق فيه دخول الباء بالثمن والعوض. وأما (تَبَدَّلَ) (46)، فقال تعالى: (ومن يتبدَّلِ الكفرَ بالإيمانِ فقد ضلَّ سواءَ السبيلِ) (47)، قال الطوسي (ت ٤٦٠ هـ): ((معناه من يستبدل الكفر يعني الجحود بالله وبآياته بالتصديق بالله وبآياته وبالإقرار)) (48).

وقال أبو حيان النحوي: ((أي: من يأخذ الكفر بدل الإيمان، وهذه كناية عن الإعراض عن الإيمان، والإقبال على الكفر كما جاء في قوله "اشترُوا الضلالة بالهدى")) (49).

أما أبو السعود فتحدَّث عن هذه الآية في غير هذا الموضع، وذكر أنَّ ((الباء تصحب الذاهب الزائل دون الآتي الحاصل كما في التبَدَّل والتبديل في مثل قوله عزَّ وجلَّ "ومن يتبدَّلِ الكفر بالإيمان" (...)) (50). مؤكداً هذا وهو يفسر هذه الآية، قال: ((("ومن يتبدَّلِ الكفر" أي يختره ويأخذه لنفسه "بالإيمان" بمقابلته بدلا منه...)) (51).

قراءة هذه النصوص تدل على:

أولاً: أنَّ التبَدَّل هو الاستبدال. أما من حيث الدلالة والتركيب فهو واحد، قال أبو السعود: ((وتبدَّل الشيء بالشيء واستبداله به أخذ الأول بدل الثاني بعد أن كان حاصلًا له أو في شرف الحصول يستعملان أبداً بإفضاءهما إلى الحاصل بأنفسهما وإلى الزائل بالباء كما في قوله تعالى "ومن يتبدَّلِ الكفر بالإيمان" إلخ وقوله تعالى "أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير" (52). وأما من حيث البنية، فهو شائع في الاستعمال اللغوي، قال الزمخشري: ((والتفعل بمعنى الاستفعال غير عزيز. منه التعجَّل بمعنى الاستعجال، والتأخَّر بمعنى الاستئثار...)) (53).

ثانياً: الباء تدخل على المتروك مع الفعل تبدَّل وبَدَّل واستبدل، فهذه البنى من حيث التركيب متشابهة. ثالثاً: تركيب الفعل تبدَّل يشبه تركيب الفعل اشترى، وسيتبيَّن هذا في الحديث عن الاستعمال القرآني للجزر اللغوي (شرى) ومشتقاته.

### ثانياً: حذف الباء مع المجرور - المتروك - في سياق (بدل)

أشار المفسرون إلى هذا النمط من الاستعمال القرآني في أكثر من موضع (54)، قال تعالى: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) (55).

قال الزمخشري: ((يعني أنهم أمروا بقول معناه التوبة والاستغفار ،فخالفوه إلى قول ليس معناه ما أمروا به ولم يمتثلوا أمر الله))<sup>(56)</sup>.

وقال أبو حيّان: ((...والمبدّل به محذوف تقديره فبدّل الذين ظلموا بقولهم حطّة "قولاً غير الذي قيل لهم"ولمّا كان محذوفاً ناسب إضافة غير إلى الاسم الظاهر بعدها والذي قيل لهم هو: أن يقولوا حطّة، فلو لم يحذف لكان وجه الكلام: فبدّل الذين ظلموا بقولهم حطّة قولاً غيره، لكنّه لمّا حذف أظهر مضافاً إلى غير؛ ليدلّ على أنّ المحذوف هو هذا المظهر، وهو الذي قيل لهم، وهذا الذي قدرناه هو على وضع بدل، إذ المجرور هو الزائل، والمنصوب هو الحاصل))<sup>(57)</sup>.

وقال السمين الحلبي: ((لا بدّ في هذا الكلام من تأويل، إذ الذمّ إنّما يتوجّه عليهم إذا بدّلوا القول الذي قيل لهم، لا إذا بدّلوا قولاً غيره، فقلّ تقديره: فبدّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غير الذي قيل لهم، فبدل يتعدى لمفعول واحد بنفسه وإلى آخر بالباء، والمجرور بها هو المتروك والمنصوب هو الموجود كقول أبي النجم<sup>(58)</sup>:  
وبدّلت الدهر ذو تبدّل هيفاً دبوراً بالصبا والشّمأل  
فالمقطوع عنها الصبا والحاصل لها الهيف، قاله أبو البقاء))<sup>(59)</sup>.

وقال أبو السعود: ((فبدّل الذين ظلموا" بما أمروا به من التوبة والاستغفار بأن أعرضوا عنه وأوردوا مكانه قولاً آخر مما لا خير فيه))<sup>(60)</sup>.

الحذف هاهنا بحسب ما أقرّه المفسرون مستند إلى أمرين: أحدهما، أنّ التبديل يُبنى على طرفين، هما البدل والمبدل، وفعل التبديل يتعدّى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالباء؛ فلذلك ذهبوا إلى أنّ المحذوف هو (الباء والمتروك)، أي المفعول الثاني (المبدل). والآخر: إشارة أبي البقاء (ت ٦١٦هـ) إلى الحذف في حديثه عن هذه الآية، قال: ((قوله تعالى "فبدّل الذين ظلموا" في الكلام حذف تقديره: فبدّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم؛ فبدّل يتعدّى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى آخر بالباء، والذي مع الباء هو المتروك، والذي بغير باء هو الموجود كقول أبي النجم:

وبدّلت الدهر ذو تبدّل هيفاً دبوراً بالصبا والشّمأل

فالذي انقطع عنها الصبا والذي صار لها الهيف فكذلك هاهنا...))<sup>(61)</sup>. ولا يبتعد ما جاء به أبو البقاء عمّا قرّر في المدونة التفسيرية، وكما أغفل المعنى الثاني للفعل (بدّل) الذي هو التغيير، كذلك فعل بعض المفسرين الذين قالوا بذلك، وهما - أعني أبا البقاء وبعض المفسرين - قد خالفا ما أشارت إليه معجمات اللغة أنّ التغيير هو المعنى الثاني للفعل (بدّل)، وما قال به بعض المفسرين الذين فسّروا هذه الآية<sup>(62)</sup>. وقد حملهم هذا على تقدير الحذف مع هذا الفعل في مواضع أخرى من النصّ القرآني، استناداً إلى أنّ معنى التبديل هو الاستبدال، وليس التغيير، ولفهم المعنى المبني على التصريح بلفظ المحذوف في مواضع أخرى، وأنّ التركيب يُبنى على

مفعولين منصوب ومجرور بالباء، فقدّروا تبعاً لذلك حذف الباء مع المأخوذ في قوله تعالى: (وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) <sup>(63)</sup>، وحذف الباء مع بقاء المتروك والمأخوذ في قوله تعالى: (يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ) <sup>(64)</sup>، وقوله تعالى: (بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا) <sup>(65)</sup> <sup>(66)</sup>.

#### ب - سياق الجذر اللغوي (شرى):

أولاً، ذكر الباء مع مجرورها (المتروك):

استعمل النص القرآني هذا الجذر اللغوي في بنيتين، هما: (اشترى)، و(شرى). أمّا بنية الفعل (اشترى)، فجاءت في مواضع كثيرة من النص القرآني <sup>(67)</sup>، ومنها قوله تعالى: (وَأُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى) <sup>(68)</sup>.

قال الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ): ((قال ابن عباس: أخذوا الضلالة وتركوا الهدى، ومعناه: أنهم استبدلوا الكفر على الإيمان)) <sup>(69)</sup>.

وقال الزمخشري: ((ومعنى اشتراء الضلالة بالهدى: اختيارها عليه واستبدالها به، على سبيل الاستعارة؛ لأن الاشتراء فيه إعطاء بدل وأخذ آخر...)) <sup>(70)</sup>.

وقال الرازي (ت ٦٠٦ هـ): ((واعلم أنّ اشتراء الضلالة بالهدى اختيارها عليه واستبدالها به، فإن قيل كيف اشتروا الضلالة بالهدى وما كانوا على هدى قلنا جعلوا لتمكنهم منه كأنه في أيديهم فإذا تركوه ومالوا إلى الضلالة فقد استبدلوها به)) <sup>(71)</sup>.

وقال السمين الحلبي: ((والضلالة مفعولة، والهدى متعلق بـ(اشترى)، والباء هنا للعوض، وهي تدخل على المتروك أبداً)) <sup>(72)</sup>.

نفهم من النصوص المتقدمة أنّ ثمة ارتباطاً بين الفعل اشترى واستبدل تحقق به تركيب الباء الداخلة على المتروك، وتعدّي فيه الفعل بنفسه إلى المفعول الأول والباء إلى الثاني، وكذلك المعنى الجامع بينهما، وهو المبادلة التي ينتج عنها المأخوذ والمتروك.

أمّا الارتباط بين الفعلين فهو من أهم ما اتكأ عليه المفسرون في المقاربة بين معنى الاشتراء والاستبدال؛ ليصلوا إلى معنى النص القرآني الذي يتضمن هذه الألفاظ، قال الثعلبي: ((وإنما أخرجه بلفظ الشرى والتجارة توسعاً؛ لأنّ الشرى والتجارة راجعان إلى الاستبدال والاختيار؛ وذلك أنّ كل واحد من البيعين يختار ما في يدي صاحبه على ما في يديه...)) <sup>(73)</sup>، وقريب من هذا المعنى ما جاء به الزمخشري في تفسير الآية ٤٢ من سورة البقرة: ((والاشتراء استعارة للاستبدال كقوله تعالى: "اشتروا الضلالة بالهدى" البقرة: ١٦... يعني ولا تستبدلوا بآياتي ثمناً وإلا فالثمن هو المشتري به)) <sup>(74)</sup>.

وقال الواحدي (ت ٤٦٨ هـ): ((قوله "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" حقيقة الاشتراء الاستبدال والعرب تجعل من أثر شيئاً على شيء مشترياً له وبائعاً للآخر وإن لم يكن ثمّ شراء ولا بيع ظاهر)) (75).  
 وسواء أكان الاستعمال حقيقة أم توسّعاً فهو جارٍ على سنن العرب في كلامها، والمفسرون لم يبتعدوا في تفسيرهم للنص القرآني عن لغة العرب، فكان الاشتراء عندهم هو الاستبدال؛ لذلك فسّر به، ودخول الباء بحسب ما تقدّم على المتروك، إذ إنّ طرفي المبادلة والعوض ليسا من الثمن المعلوم.  
 أمّا بنية (شري)، فاستعملها النصّ القرآني في قوله تعالى: (فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) (76).

قال الثعلبي: ((أي إنّهم يختارون الحياة الدنيا على الآخرة، ومعنى يشرون يشترّون، يقال شريت الشيء أي اشتريت، وحينئذ يكون حكم الآية: آمنوا ثم قاتلوا؛ لأنّه لا يجوز أن يكون الكافر مأموراً بشيء مقدّم على الإيمان. وقال بعضهم: نزلت هذه الآية في المؤمنين المخلفين ومعناه: فليقاتل في سبيل الله الذين يبتغون الحياة الدنيا بالآخرة)) (77).

وقال الطوسي: ((لما أخبر الله تعالى أنّ قوماً من المنافقين يثبطون المؤمنين عن جهاد العدو والقتال في سبيل الله، حتّى في هذه الآية على الجهاد، بأن قال: لا تلتفتوا إلى تثبيط المنافقين، وقاتلوا في سبيل الله بائعين للدنيا بالآخرة... ومعنى "يشرون الحياة الدنيا بالآخرة" يبيعون الحياة الدنيا بالآخرة. وبيعهم إيّاها بالآخرة هو استبدالهم إيّاها بالآخرة ببذلهم أنفسهم وأموالهم في سبيل الله، وبتوطيّن أنفسهم على الجهاد في طاعة الله)) (78).

وقال الزمخشري: ((يشرون بمعنى يشترون ويبيعون... فالذين يشترون الحياة الدنيا بالآخرة هم المبطلون، وعظوا بأن يغيروا ما بهم من النفاق ويخلصوا الإيمان بالله ورسوله، ويجاهدوا في سبيل الله حق الجهاد، والذين يبيعون هم المؤمنون الذين يستحبون الآجلة على العاجلة ويستبدلون بها، والمعنى إن صد الذين مرضت قلوبهم وضعفت نياتهم عن القتال، فليقاتل الثابتون المخلصون ووعد المقاتل في سبيل الله ظافراً أو مظفّوراً به إيتاء الأجر العظيم على اجتهاده في إعزاز دين الله)) (79).

وزاد الرازي في معنى شري على باع واشترى احتمالات أخرى في معناه، لم تخرج عن المعنى الأوّل والثاني (80):

الأوّل: أنّ الإنسان لما أراد أن يبذل هذه الحياة الدنيا في سبيل الله بخلت نفسه بها، فاشتراها من نفسه بسعادة الآخرة على بذلها في سبيل الله بطيبة النفس.

والثاني: أنّ من ترك القتال فإنّما يتركه رغبة في الحياة الدنيا، وذلك يوجب فوات سعادة الآخرة.

والثالث: أنّ الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة، إنّما رجحوا الحياة الدنيا على الآخرة.

وقال السخاوي (ت ٦٤٣ هـ): ((الذين يشرون"، أي يبيعون الحياة الدنيا ،ويستبدلون بها الآخرة، فالذين يشرون فاعل، ويشرون بمعنى يبيعون. وقيل: الذين مفعول، ويشرون بمعنى يبتاعون، أي: فليقاتل رسول الله الذين يشرون. والأول أصح...)) (81).

وقال السمين الحلبي: ((فإن ظاهره أن الآخرة هي المأخوذة لا المتروكة، فالجواب ما قاله الزمخشري - رحمه الله تعالى - من أن المراد بالمشتريين المبطلون وعطوا بأن يُغيروا ما بهم من النفاق ويخلصوا الإيمان بالله تعالى ورسوله ويجاهدوا في الله حق الجهاد، فحينئذٍ إنما دخلت الباء على المتروك)) (82).

ثم قال في موضع تفسيرها: ((ويشرون يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى يشتررون. فإن قيل: قد قررت أن الباء إنما تدخل على المتروك، والظاهر هنا أنها دخلت على المأخوذ. فالجواب: أن المراد بالذين يشتررون المنافقون المبطلون عن الجهاد أمروا بأن يُغيروا ما بهم من النفاق، ويُخلصوا الإيمان بالله ورسوله، ويجاهدوا في سبيل الله، فلم تدخل إلا على المتروك؛ لأنَّ المنافقين تاركون للآخرة آخذون للدنيا. والثاني: أن يشرون بمعنى يبيعون، ويكون المراد بالذين يشرون: المؤمنون المتخلفون عن الجهاد المؤثرون الآجلة على العاجلة)) (83).

وذهب البيضاوي (ت ٧٩١ هـ) في تفسيره إلى أن معنى يشرون في هذه الآية هو يبيعون، وكذلك الثعالبي (ت ٨٧٥ هـ) (84).

حددت النصوص المذكورة آنفاً جملة من الأمور:

الأول: للفعل شرى معنيان، هما: اشترى، وباع، وهذا يشير إلى وجهي استعمال هذا الفعل في اللغة. الثاني: انقسم المفسرون على قسمين، أحدهما: قال بالمعنيين للفعل شرى، والآخر: قصر الفعل على معنى من هذين المعنيين.

ثالثاً: دخول الباء على المأخوذ ممكن عند بعض المفسرين لو أخذنا بظاهر النص القرآني، ودخولها على المتروك هو نتيجة الكثير من استعمالها في اللغة، وبه قال بعض المفسرين أيضاً.

رابعاً: أثر الزمخشري كبير في تثبيت المعنى عند المفسرين، ولا سيما دخول الباء على المتروك.

وللوقوف على اتفاق ما قالته المدونة التفسيرية من اختلافه مع استعمال العرب لهذا الفعل ولا سيما معنى البيع والاشتراء، يحسن بنا العود إلى معجمات اللغة، لتأكيد ذلك، قال الجوهري: ((شريت الشيء أشريه شراءً، إذا بيعته وإذا اشتريته أيضاً وهو من الأضداد، قال الله تعالى: "ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله" (85)، أي يبيعها. وقال تعالى: (وشروه بثمنٍ بخسٍ دراهمٍ معدودة) (86)، أي باعوه. وقوله تعالى: "اشتروا الضلالة بالهدى" (87)) (88).

وقال الراغب الأصفهاني: ((الشرء والبيع يتلازمان، فالمشتري دافع الثمن وأخذ المُثْمَن، والبائع دافع المُثْمَن وأخذ الثمن. هذا إذا كانت المبايعة والمشاركة بناضٍ<sup>(89)</sup> وسلعة، فأما إذا كانت بيع سلعة بسلعة صح أن يُتصور كل واحد منهما مشترياً وبائعاً، ومن هذا الوجه صار لفظ البيع والشرء يُستعمل كل واحد منهما في موضع الآخر. وشرى بمعنى بعث أكثر، وابتعت بمعنى اشتريت أكثر، قال الله تعالى: (وشروه بثمن بخس) يوسف/٢٠، أي: باعوه، وكذلك قوله: (يشرون الحياة الدنيا بالآخرة النساء/٧٤))<sup>(90)</sup>.

وعدّ الزمخشري ما جاء من الاستعمال في هذا السياق مجازاً، قال: ((ومن المجاز: (اشتروا الضلالة بالهدى) البقرة: ١٦: استبدلوه (يشرون الحياة الدنيا بالآخرة) النساء/٧٤))<sup>(91)</sup>، وجعله الفيومي من الأضداد؛ لأنه أخذ بثمن وإعطاء بثمن أيضاً؛ ولأن المتبايعين تبايعا الثمن والمُثْمَن فكل من العوضين مبيع من جانبٍ ومشري من جانب آخر<sup>(92)</sup>.

هذا معنى الشرء، أما معنى البيع، فقال الجوهري: ((بعت الشيء: شريته، أبيع به بيعاً ومبيعاً، وهو شاذ وقياسه مباعاً. وبعته أيضاً: اشتريته، وهو من الأضداد))<sup>(93)</sup>.

وقال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): ((الباء والياء والعين أصل واحد، وهو بيع الشيء، وربما سمي الشرى بيعاً، والمعنى واحد...))<sup>(94)</sup>.

وقال الأصفهاني: ((البيع إعطاء المُثْمَن وأخذ الثمن، والشرء: إعطاء الثمن وأخذ المُثْمَن، ويقال للبيع: الشرء، وللشرء البيع، وذلك بحسب ما يتصور من الثمن والمُثْمَن، وعلى ذلك قوله عز وجل "وشروه بثمن بخس" يوسف/٢٠))<sup>(95)</sup>. فالبيع هو الشرء، والشرء هو البيع، ومن هنا قيل عنهما إنهما متلازمان.

وبالعود إلى المفسرين فما قالوه بُني على معنى شرى الذي جاءت به معجمات اللغة، وهو البيع والاشترء، وقد تقدّم أن الاشتراء يحقق دلالة الاستبدال؛ لذلك فالشرء في أحد وجوهه هو الاستبدال، وعلى هذا اختلف المفسرون في تفسير الفعل في هذه الآية تبعاً لمعناه في الاستعمال اللغوي، ومراعاة للتركيب، إذ تكون من المقابلة بين طرفين ليسا من الثمن المعلوم، فكان الأثر الأكبر هنا هو للفعل، فإن سار باتجاه البيع دخلت الباء على الحاصل الآتي، وهو أحد معاني هذا الفعل، ومن قال به من المفسرين لم يخرج عن معناه في الاستعمال اللغوي. وإن كان المعنى هو الاستبدال دخلت الباء على المتروك، وهو المعنى الذي جعله بعض المفسرين قاعدة لتفسير النص القرآني في هذه المواضع من دون العدول عنه، بالمعنى الظاهر أو المأول.

### ثانياً: حذف الباء مع المجزور

قدّم بعض المفسرين إشارة إلى وجود هذا التركيب في الاستعمال القرآني في تفسيرهم لقوله تعالى: (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلّوا السبيل)<sup>(96)</sup>.

قال الطوسي: ((ذكر ابن عباس، وقتادة، وعكرمة: أنَّ الآية في قوم من اليهود، وكانوا يستبدلون الضلالة بالهدى، لتكذيبهم بالنبي (ص) بدلاً من التصديق به، مع قيام الحجة عليهم بما ثبت من صفته عندهم، فكأنهم اشتروا الضلالة بالهدى)) (97).

وقال الزمخشري: ((يشترى الضلالة يستبدلونها بالهدى، وهو البقاء على اليهودية. بعد وضوح الآيات لهم على صحة نبوة رسول الله...)) (98).

وقال أبو حيان النحوي: ((المعنى: يشترى الضلالة بالهدى، كما "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى" البقرة/١٦، قال ابن عباس: استبدلوا الضلالة بالهدى، وقال مقاتل: استبدلوا التكذيب بالنبي بعد ظهوره بإيمانهم به قبل ظهوره واستتصارهم به...)) (99).

وقال السمين الحلبي: ((والمشتري به محذوف، أي: بالهدى، كما صرح به في مواضع)) (100). وزاد صاحب اللباب أنَّ ((معنى يشترى: يستبدلون الضلالة بالهدى)) (101).

نفهم من النصوص المتقدمة أنَّ المفسرين أقاموا القول بوجود محذوف في هذا النص القرآني على: أولاً: دلالة الثنائيات المتضادة، إذ إنَّ هذه الثنائيات تستدعي الواحدة الأخرى ليكتمل المعنى، وساغ الحذف لفهم المتلقي بتلازم هذه الثنائيات، وكذلك التصريح بلفظ المحذوف في مواضع أخرى.

ثانياً: تركيب الفعل القائم على العوض والمقابلة، وهو ما يستند إلى وجود طرفين يتوسطهما حرف الباء؛ فلكي يكون العوض والمقابلة لابدَّ من وجود طرفين يقوم عليهما الاستبدال؛ لذلك ساغ الحذف.

### نتائج البحث:

نوجز هنا أهم ما كشف عنه البحث:

١- ترك الزمخشري أثراً كبيراً في ضبط المعنى اللغوي وتوظيفه في تحصيل المعنى القرآني عند المفسرين، ولا سيما تحديد مدخول الباء.

٢- دلالة الجذرين اللغويين (بدل) و(شرى) ومشتقاتهما، قائمة على طرفين يؤخذ أحدهما ويترك الآخر.

٣- كشف البحث -بحسب ما أظهرته المدونة التفسيرية- عن أنَّ تركيب الباء الداخلة على المتروك في الاستعمال القرآني يأتي مذكوراً وهو الأكثر، ويكون محذوفاً بالاعتماد على السياق وفهم المتلقي، وهو الأقل، وهو مبنيٌّ على حمل النص القرآني على ما يتطلبه التركيب مع الفعل.

٤- بُني المعنى في تركيب الباء الداخلة على المتروك على معنى الفعل وتعدّيه، وعلى طرفي العوض والمقابلة.

٥- أكثر من تمسك بمصطلح الباء الداخلة على المتروك هم النحويون المفسرون.



٦- لم يثبت الاستعمال اللغوي الفصيح أنَّ دخول الباء مقصور على المتروك، وإنَّما يعود ذلك إلى ما تدخل عليه، وطرفي البذل والمبدل، ومعنى الفعل، ولهذا جاز دخولها على المأخوذ في بعض المواضع.

### الهوامش:

- (١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٢٦١/٢،
- (٢) ينظر: كتاب حروف المعاني، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ): ٤٧، ٨٦، ٨٧، وكتاب معاني الحروف، الرماني (ت ٣٨٤هـ): ٣٦-٤٠، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٨٠٦-٨٠٨، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان النحوي (٧٤٥هـ): ١٦٩٥-١٧٠٠.
- (٣) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ): ٢٦١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل: ٢٣/٣، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ): ١/٤٤٢.
- (٤) سورة سبأ، من الآية: ١٦.
- (٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ١٤٦.
- (٦) سورة البقرة، من الآية: ٨٦.
- (٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٣/٣-٢٤.
- (٨) شرح الأشموني، الأشموني: ٢/٢٩٣.
- (٩) شرح التسهيل، ابن مالك: ١٥١/٢، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦٩٦-١٦٩٧.
- (١٠) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي: ٤/٢٨٠.
- (١١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي: ٤١.
- (١٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ١/١٤١.
- (١٣) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٦٣، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٢/٣٣٧،
- (١٤) شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٢٧٠-٢٧١.
- (١٥) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٢٦٣، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/٣٣٧،
- (١٦) حاشية الصبآن على شرح الأشموني، الصبان: ٢/٣٣٠.
- (١٧) سورة البقرة، من الآية: ٤١.
- (١٨) معاني القرآن، الفراء: ١/٣٠.
- (١٩) سورة يوسف، من الآية: ٢٠.
- (٢٠) سورة التوبة، من الآية: ٩.
- (٢١) سورة البقرة، من الآية: ٨٦.
- (٢٢) معاني القرآن، الفراء: ١/٣٠.
- (٢٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ١/٣١٩-٣٢٠، وينظر: الباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي: ١٧/٢-١٨.

- (24) معاني القرآن، الفراء: ٣٠/١.
- (25) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣١٩/١-٣٢٠، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ١٧/٢-١٨.
- (26) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣١٩/١-٣٢٠، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ١٧/٢-١٨.
- (27) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي: ٦٧.
- (28) سورة البقرة، من الآية: ٦١.
- (29) مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٢٥٦/١.
- (30) تفسير البحر المحيط، أبو حيان النحوي الأندلسي: ٣٩٥/١.
- (31) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.
- (32) سورة سبأ، من الآية: ١٦.
- (33) تفسير أبي السعود، أبو السعود: ١٨٢/١.
- (34) سورة سبأ، من الآية: ١٦.
- (35) تفسير البحر المحيط: ٢٦٠/٧.
- (36) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٧٢/٩، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ١٦/٤٤.
- (37) سورة النساء، من الآية: ٢.
- (38) سورة الفرقان، من الآية: ٧٠.
- (39) تفسير أبي السعود: ٦٤١/١.
- (40) المصدر نفسه: ٤٥١/٤.
- (41) تهذيب اللغة، الأزهري: ٩٤-٩٣/١٤ (بدل).
- (42) الصحاح، الجوهري: ١٦٣٢/٤ (بدل).
- (43) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني: ١١١.
- (44) أساس البلاغة، الزمخشري: ٣٦.
- (45) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي: ٣٩.
- (46) ينظر أيضًا: سورة النساء، من الآية: ٢، وسورة الأحزاب، من الآية: ٥٢.
- (47) سورة البقرة، من الآية: ١٠٨.
- (48) التبيان في تفسير القرآن، الطوسي: ٤٠٥/١، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي: ٣٥٢/١.
- (49) تفسير البحر المحيط: ٤١٧/١.
- (50) تفسير أبي السعود: ١٨٢/١.
- (51) المصدر مفسه: ٢٣٦-٢٣٧/١.
- (52) المصدر نفسه: ٦٤١/١.
- (53) الكشف: ٤٩٥/١، وينظر: التفسير الكبير، الفخر الرازي: ١٧٥/٩.
- (54) ينظر في ذلك، سورة البقرة: من الآية ٢١٢،

- (55) سورة البقرة: من الآية ٥٩.
- (56) الكشف: ١٧١/١.
- (57) تفسير البحر المحيط: ٣٨٦/١.
- (58) ينظر، ديوانه: ٣٤٢.
- (59) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٧٩/١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠٠/١.
- (60) تفسير أبي السعود: ١٧٩/١.
- (61) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أبو البقاء العكبري: ٣٨/١.
- (62) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، الواحدي: ١٤٤/١، ومجمع البيان في تفسير القرآن: ٢٤٨/١.
- (63) سورة البقرة: من الآية ٢١١.
- (64) سورة الفرقان: من الآية ٧٠.
- (65) سورة إبراهيم: من الآية ٢٨.
- (66) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٧٩/١، والدر المصون: ٣٧٠-٣٧١، واللباب في علوم الكتاب: ٤٩٢/٣.
- (67) ينظر: سورة البقرة، من الآية: ٤١، ٧٩، ٨٦، ٩٠، ١٧٤، ١٧٥، وسورة آل عمران: ٧٧، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٩، وسورة المائدة: ٤٤، ١٠٦، وسورة التوبة: ٩، وسورة النحل: ٩٥.
- (68) سورة البقرة، من الآية: ١٦.
- (69) الكشف والبيان، الثعلبي: ١٥٩/١.
- (70) الكشف، الزمخشري: ١٠٧/١.
- (71) التفسير الكبير: ٧٩/٢.
- (72) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٥٢/١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٦٨/١.
- (73) الكشف والبيان: ١٥٩/١.
- (74) الكشف: ١٦٠/١.
- (75) الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٩٢/١، وينظر فتح القدير، الشوكاني: ١٢٩/١، ولسان العرب، ابن منظور: ٤٢٧/١٤ (شري)، والقاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١٢٩٩ (شري).
- (76) سورة النساء، من الآية: ٧٤.
- (77) الكشف والبيان: ٣/٣٤٤.
- (78) التبيان في تفسير القرآن: ٢٥٧/٣، وينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ١١٦/٢.
- (79) الكشف: ٥٦٥/١، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٠٧/٣، وتفسير القاسمي، محمد جمال الدين القاسمي: ١٣٩٤/٢، تفسير أبي السعود: ٧٣٤/١.
- (80) ينظر: التفسير الكبير: ١٨٥-١٨٦/١٠.
- (81) تفسير القرآن العظيم، علم الدين السخاوي: ١٨٩/١.
- (82) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٥٢/١، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٣٦٨/١.

- (83) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣٥/٤، وينظر: الباب في علوم الكتاب: ٤٩٣/٦.
- (84) ينظر: تفسير البضاوي، البضاوي: ٣٧١/١، وتفسير الثعالبي، الثعالبي: ٢٦١/٢.
- (85) سورة البقرة، من الآية: ٢٠٧.
- (86) سورة يوسف، من الآية: ٢٠.
- (87) سورة البقرة، من الآية: ١٦.
- (88) الصحاح: ٢٣٩١/٦ (شرى).
- (89) هي الدراهم والدنانير بلغة أهل الحجاز. ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ٦١٠ (نض).
- (90) مفردات ألفاظ القرآن: ٤٥٣ (شرى).
- (91) أساس البلاغة: ٣٩٠ (شرى).
- (92) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ٣١٢ (شرى).
- (93) الصحاح: ١١٨٩/٣ (بيع).
- (94) معجم مقاييس اللغة: ١٤٧ (بيع).
- (95) مفردات ألفاظ القرآن: ١٥٥ (بيع).
- (96) سورة النساء: آية ٤٤.
- (97) التبيان في تفسير القرآن: ٢١٠/٣.
- (98) الكشف: ٥٤٨/١.
- (99) تفسير البحر المحيط: ٢٧١/٣.
- (100) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦٩٣/٣.
- (101) الباب في علوم الكتاب: ٤٠٣/٦.
- المصادر والمراجع**
- القرآن الكريم.**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود بن محمد العمادي الحنفي (ت ٩٨٢هـ)، تح: عبد القادر أحمد عطا، د. ط، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض (د. ت).
- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (ت ٧٩١هـ)، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق، ود. محمود أحمد الأطرش، ط ١، دار الرشيد، دمشق - بيروت ٢٠٠٠.
- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تقديم: آغا بزرك الطهراني، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٣.
- تفسير القرآن العظيم، علي بن محمد بن عبد الصمد علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تح: د. موسى علي موسى، ود. أشرف محمد عبد الله القصاص، د. ط، دار النشر للجامعات، القاهرة ٢٠٠٩.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، محمد الرازي (ت ٦٠٤هـ)، ط ١، دار الفكر، بيروت ١٩٨١.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تح: عمر سلامي، وعبد الكريم حامد، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، و محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمي، بيروت ١٩٩٢.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي المالكي (ت ٨٧٥هـ)، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٧.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٥هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، (د. ط)، طبعة المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، (د. ط)، دار القلم، دمشق (د. ت).
- ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة (ت ١٣٠هـ)، تح: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٠٠٦.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)، تح: د. عبد الحميد جاسم محمد الفياض، ط ١، درار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني (ت ٨٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٥٥.
- شرح التسهيل، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بديوي المختون، ط ١، دار هجر، مصر ١٩٩٠.
- شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تح: يوسف حسن عمر، (د. ط)، جامعة قار يونس ١٩٧٨.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة (د. ت).

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، تح: د. عبد الحميد هندوي، (د. ط)، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٥.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تح: د. عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء ١٩٩٤.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تح: مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، ط ٨، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٥.
- كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤.
- كتاب معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ٢، جدة ١٩٨١.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، تح: عبد الرزاق المهدي، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ٢٠٠١.
- الكشف والبيان، المعروف (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تح: ابن عاشور، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠٢.
- اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي، ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
- لسان العرب، محمد بن مكرم، ابن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت (د. ت).
- مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، تح: هاشم رسول المحلاتي، وفضل الله اليزدي الطباطبائي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت ١٩٨٨.
- محاسن التأويل (تفسير القاسمي)، محمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تح: د. محمد طامل بركات، ط ١، دار الفكر بدمشق ١٩٨٢.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، (د. ط)، دار السرور (د. ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، مؤسسة الصادق، قم ١٣٧٨هـ. ش.
- مفردات ألفاظ القرآن، العلامة الراغب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي، ط ٣، طبعة قم ١٤٢٤هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: إبراهيم شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٤.